ورقة بيضاء

20 ديسمبر 2018

تمثل "أفكار" مبادرة تجمع بين الأطراف المعنية الرئيسية في حلقة نقاش لتناقش موضوع معين وذلك من أجل إقامة حوار مُثمر يتمخض عن حلول ملموسة.

ويرمي هذا الاجتماع المغلق إلى رفع مستوى الحوار وإثرائه بإتاحة مساحة محايدة لمختلف الأطراف الفاعلة بعيدا عن وسائل الإعلام لدراسة إشكالية معينة وإيجاد أرضية مشتركة.

مناخ الأعمال:
أي إصلاحات تشريعية قادرة على تعزيز مكانة تونس كوجهة للاستثمار؟

نظمت أفكار يوم 20 ديسمبر 2018 في متحف باردو حلقة نقاش دارت حول الموضوع التالي:

"مناخ الأعمال: أي إصلاحات تشريعية قادرة على تعزيز مكانة تونس كوجهة للاستثمار؟ "

وحضر في هذا اللقاء أكثر من أربعين مشاركا وساهموا في إثراء نقاشات النسخة السادسة من مبادرة أفكار. وحضر خلال هذا اللقاء إطارات في الإدارة التونسية وممثلون عن منظمات غير حكومية وشركات من القطاع الخاص وأعضاء من مجلس نواب الشعب. وأشرف المحامي **أصلان بالرجب**، الشريك الإداري لمكتب المحاماة بالرجب، على إدارة النقاش فيما كانت مقررته السيدة **آمنة خروف بن تنفوس**، الشريكة الإدارية لمكتب الشركة الاستشارية Deloitte في تونس.

وانطلقت هذه النسخة من مبادرة أفكار بكلمة ألقاها المتحدثون الرئيسيون الثلاثة في حلقة النقاش: السيد **مهدي بن عبد الله**، رئيس مجلس الغرف المشتركة، و**السيد عاطف مجدوب**، رئيس الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والخاص، و**السيد زياد لعذاري**، وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي. وعرضوا في مداخلاتهم الأعمال والمبادرات الجارية حاليا والرامية إلى تعزيز موقع تونس، وتسهيل الاستثمار لا سيما عن طريق **قانون أفقي**، كما نقلوا المخاوف السائدة التي يعرب عنها المستثمرون.

وخلال النقاش الذي تلا هذه العروض قدم المشاركون توصيات تمحورت حول أربعة مواضيع أساسية:

1. مدى تسليط الضوء على تونس كوجهة استثمار
2. إجراءات الاستثمار
3. مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
4. الحوكمة في مجال الاستثمار

وركزت المداولات على الأدوات التي تُمكّن من تحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال في تونس لاجتذاب المستثمرين التونسيين والأجانب من جهة، ولكل أنواع الشركات من جهة أخرى، وذلك على امتداد جميع المراحل.

ولتحسين **تسليط الضوء على مكانة تونس كوجهة للاستثمار**، تناول المشاركون مسألة القطاعات التقليدية التي يجري فيها الاستثمار والنُّهج المُعتمدة الرامية إلى تعزيز هذه المكانة. ووردت في هذا الصدد توصيات تقضي باعتماد نُهُج متباينة أكثر وضوحا:

1. يتعين إعادة النظر في **القيمة المقترحة** لمكانة تونس في عالم الاستثمار. ومن الضروري **التركيز** على عدد محدود من القطاعات التي تتسم **بامتيازات تنافسية قوية** ليكون التأثير بارزا.

2. يجب مواصلة العمل على أن **تحرز تونس تقدما في الترتيب** ضمن المؤشرات الدولية للاستثمار، على غرار مؤشر Doing Business.

3. يجب تكثيف **الترويج** لتونس كوجهة للاستثمار وجعله **أكثر تنوعا** باستخدام وسائل جديدة: دعوة القائمين على تحديد أفضل وجهات الاستثمار، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لاستقطاب الجهات الدولية الرائدة في قطاعاتها، وغير ذلك من الوسائل.

4. على الدولة أن تحرص على إرساء **المقومات اللازمة** للاستثمار **لتحسين اجتذاب المستثمرين والتنافسية** في مناخ الاستثمار في تونس سواء أكانوا مستثمرين تونسيين أو أجانب. ومن أهم المقومات التي ذكرها المشاركون: الأمور اللوجستية والطاقة

والتمويل. ووردت اقتراحات بأن هناك أدوات من شأنها أن تُسرّع هذه الإجراءات، مثل "إلغاء العملة من فئة 50 دينار لمعالجة أوضاع السيولة"، و"تشجيع استكشاف الموارد في قطاع الطاقة"، و"التسريع في إجراءات طلب العروض الجاري المتعلق بميناء المياه العميقة".

وتمثل المحور التالي من بين محاور النقاش في مسألة **تبسيط إجراءات إنشاء الشركات وتوضيحها للمستثمر** ويجب أن يشمل ذلك كل مرحلة من مراحل وجود الشركة، وذلك للتخفيف من وطأة بطء الإجراءات الإدارية:

1. **مراجعة مجلة الشركات التجارية** بهدف عصرنتها وإثرائها. وذلك مثلا بالسماح بإحداث شركات لها أشكال قانونية دولية غير منصوص عليها في المجلة الحالية للشركات التجارية: شركات المساهمة المُبسّطة « SAS »، والتي تُخول سير أعمال الشركة بالتعاقد وعلى نحو مُبسّط يتفق عليه الشركاء أنفسهم خارج الإطار المُثقل بالإجراءات الشكلية الموجود في أنماط أخرى من الهياكل. ومن جهة أخرى، من أجل تسهيل الاستثمارات في الأسهم وما شابهها من قِبل أصحاب الأسهم الخاصة، يتعين تمكين الشركات من القدرة على استحداث أصناف محددة للأسهم وسندات قابلة للتحويل، إلى جانب تلك المنصوص عليها في التشريعات المعمول بها حاليا.

2. وضع **مجموعة موحدة** من إجراءات مرافقة المستثمرين وتوفيرها في **صيغة رقمية** لضمان موثوقية المعلومة وشفافيتها والتعرف على التدابير المعمول بها والجهات التي يجب التوجه إليها.

3. **تخفيف إجراءات تأسيس الشركات** أو توسيع نطاقها (إلغاء التعريف بالإمضاء والنسخ المطابقة للأصل، وإحالة الوثائق الإدارية فيما بين الوزارات دون الرجوع للمستثمرين، وغير ذلك من الإجراءات).

4. **تبسيط التشريع الخاص بالصرف وتوضيحه** أي اتخاذ إجراءات من بينها توحيد وتوضيح مجموعة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة لإذن الصرف بالنسبة للمستثمرين الأجانب على مستوى قانون الاستثمار ونصوصه التطبيقية ولكن أيضا فيما يتعلق بالأنشطة التي تستوجب بطاقة تاجر أجنبي. حيث أن هناك التباسا نابعا من تعدد النصوص المتعلقة بهذا الموضوع ومن الغموض الموجود حاليا.

5. **توضيح** مستجدات العوامل الخارجية **لعناية المستثمر** التونسي والأجنبي مثل الشؤون الضريبية والصرف.
   - فرض **التناصف بين الدينار واليورو** على امتداد 5 سنوات
   - فرض **الاستقرار الضريبي** على امتداد 5 سنوات

6. تسهيل حصول المستثمرين الأجانب على المعلومة عن طريق توفير النصوص القانونية والاستمارات الإدارية بلغات أجنبية (الفرنسية/الإنجليزية). (لا تزال بعض القوانين والأوامر التي سُنت قبل سنة 2017 لم تُترجم ولم تُنشر بعد باللغة الفرنسية في الرائد الرسمي. مثلا: الأمر المتعلق بتطبيق قانون الاستثمار بشأن الأنشطة الاقتصادية)

أما المحور الثالث للنقاش فتعلق **بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص**. يُشكل تسريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص رهانا هاما لتونس في سياق يتسم بالصعوبة على مستوى المالية العمومية وبوجود احتياجات استثمارية هامة لتعزيز البنية التحتية والخدمات المُقدمة للمواطنين. وعلى الرغم من وجود قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فإن المشاريع لم تنطلق بعد. وعليه، وُجهت بعض التوصيات لتسهيل إطلاق المشاريع ضمن الشراكة بين القطاعين:

1. اعتماد **إجراءات مُبسّطة** لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي **تقل تكلفتها عن مبلغ محدد.**

2. السماح بقبول **العروض التلقائية** لفئات معينة من مشاريع الشراكة بين القطاعين طالما أن هناك احتراما للاستدامة الاقتصادية والاجتماعية للمشروع.

3. استبدال التشريعات القطاعية بإجراءات مبسطة لتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات معينة.

لا يُمكن إنعاش الاستثمار بشكل ناجع في غياب **حوكمة فعالة وترابط حقيقي بين العام والخاص**. وعليه، يُوصى بما يلي:

1. إرساء منظومة لإجراء **تقييم** منتظم **لسياسات الاستثمار** وتسمح بإعادة النظر في السياسات الوطنية والإقليمية والقطاعية على نحو متواصل بالاستناد إلى أفضل الممارسات على الصعيد الدولي.

2. **توحيد هياكل دعم الاستثمار** والسماح للمستثمر بأن يتعامل مع جهة واحدة فقط: استشاري في مجال الاستثمار
3. تبسيط وتسهيل حصول المستثمر على المعلومة
4. تخفيف الضوابط في مرحلة أولى على الاستثمارات ضعيفة المخاطر وتعزيزها في مرحلة متقدمة.
5. إحداث أكبر قدر من الترابط بين القطاعين العام والخاص، خلال مرحلة بلورة الإصلاحات وتطبيقها.

إن التحدي الحقيقي لا يكمن في الإصلاحات على المستوى التشريعي إنما يكمن **بشكل خاص في اعتمادها وتطبيقها** من قبل الجهة المُنظمة، والهياكل الاقتصادية العمومية والمستثمر الخاص، سواء أكان تونسيا أم أجنبيا، شركة ناشئة أم شركة كبرى. ثم إن **تسهيل وتبسيط الاستثمار في سياق اقتصادي خاضع للعولمة، سيسمح أولا للمستثمرين التونسيين بمواصلة الاستثمار في تونس** وللمستثمرين الأجانب بجعل تونس ضمن أولوية اختياراتهم للاستثمار.